

ركائز النمو الاحتوائي وآليات تحقيقه في الجزائر

The pillars of inclusive growth and the mechanisms to achieve it in Algeria

د. سيد أحمد عبد اللاوي *

جامعة بومرداس، الجزائر، s.abdellaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/06؛ تاريخ القبول: 2022/04/05؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

استهدفت الدراسة في المقام الأول التأكيد على أهمية النمو الاحتوائي الذي يضمن استفادة المجتمع من ثماره بدرجات متساوية، ويخلق الفرص الاقتصادية، من خلال توسيع نطاق المشاركة وتسهيل وصول أطراف المجتمع وبخاصة الفقيرة لهذه الفرص، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من الفقر ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي اللازمين للوصول الى النمو المستدام. وفي المقام الثاني تحليل لمؤشرات الأداء الأساسية التي تمثل ركائز لهذا النمو الاحتوائي.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة، أولاً: في أن النمو الاحتوائي هو نمو متعدد الأبعاد، يعتمد على عوامل نقدية كالدخل وأخرى غير نقدية كالصحة. وثانياً: على الرغم مما كانت حققته الجزائر من معدلات نمو مرتفعة، إلا أن توزيع ثماره لم يتم بشكل عادل، ولهذا تقترح الدراسة التحول نحو تبني نمو احتوائي يركز على أولويات غايتها جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع وأكثر استدامة بشموله على قاعدة عريضة من القطاعات.

كلمات مفتاحية: النمو الاحتوائي؛ مؤشرات الأداء الأساسية؛ الركائز الأساسية والفرعية.

Abstract:

In the first place, the study emphasize the importance of containment growth, which ensures that it benefits society pays off in equal degrees, creates economic opportunities, by expanding the scope

of participation and facilitating access to these opportunities by the community, especially the poor and increase its positive impact on poverty reduction and hence stability political and social cohesion to achieve sustainable growth. In the second place, an analysis of the key performance indicators that are the pillars of this containment growth.

The main findings of the study were: containment growth is multidimensional, depending on monetary factors such as income and non-monetary factors such as health; Despite what Algeria achieved as high growth rates, the results have not been distributed fairly, that is why the study suggest a shift towards contain of all segments of society and more sustainable in its inclusion on a broad base of sectors

Keywords: Inclusive growth; key performance indicators; basic and subsidiary pillars.

المقدمة:

اهتم الاقتصاديون في العقد الأخير من القرن الماضي بقضايا توزيع الدخل والنمو وبخاصة في الدول النامية، فقد اعتقد الكثير منهم بفرضية أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي كفيلة وحدها بحل مشاكل الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية من خلال تساقط منافع النمو تلقائيا على طبقة الفقراء. إلا أن تجارب العديد من هذه الدول أثبتت أنه من الممكن أن تتجاوز منافع النمو الاقتصادي الطبقات الفقيرة والمهمشة، إذ لا يمكن ضمان استفادة الجميع بدرجات متساوية. ما من شأنه أن يزيد من عدم المساواة في الدخل، وأن يؤدي على المدى الطويل إلى تضائل الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في الحد من الفقر وعدم المساواة. ولهذا أصبحت سياسة التنمية لدى الكثير من الدول تولي الأولوية للاهتمام بالنمو الاحتوائي وليس مجرد النمو. وفي الجزائر على الرغم من تسجيلها لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة في أعوام سابقة، إلا أن معدلات الفقر والبطالة مازالت مرتفعة، وقد يرجع ذلك أساسا إلى تهميش بعض الفئات من المشاركة والاستفادة من عوائد هذا النمو وعدم العدالة في توزيع الثروة، والتي أدت في النهاية إلى استمرار المشاكل الاجتماعية والتفكير في ضرورة التوجه إلى نموذج أكثر شمولية وهو ما بات يعرف "بالنمو الاحتوائي".

ومنه تبرز معالم الاشكالية كالتالي: إذا كانت فرضية تساقط ثمار النمو ظلت هي

المبدأ الضمني الذي تبعته السياسات الاقتصادية إلا أن ذلك لم يكن مصحوبا بعدالة توزيع الفرص الحياتية وعلى رأسها فرص توليد الدخل، وإتاحة التعليم الجيد والتمتع بالصحة، وزيادة فرص العمل اللائق... الخ. الذي يعد جوهر النمو الاحتوائي، وعليه، تتمثل مشكلة البحث فيما يلي: في ظل توجه الجزائر نحو سياسة التنويع الاقتصادي، ما هي الركائز التي تسمح للاقتصاد الجزائري بتحقيق النمو الاحتوائي؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية سؤالان فرعيان: ما هو النمو الاحتوائي؟ وما هي مؤشراتته؟

للتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية يمكن اقتراح الفرضية الرئيسية التالية:

يعتمد النمو الاحتوائي على فكرة أن النمو الاقتصادي مهم ولكنه غير كاف لتوليد زيادة مستدامة في الرفاه، ذلك أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي ليست كفيلا وحدها بحل مشكلة الفقر والعدالة معا على أساس مبدأ تساقط منافع النمو إلى الفقراء.

وتكمن أهمية البحث في أنه إذا كانت معظم مفاهيم النمو والتنمية تركز أحيانا على الأهداف قصيرة الأجل وأحيانا أخرى تركز على أهداف طويلة الأجل، فإن مفهوم النمو الاحتوائي يعرض اتجاهها جديدا يأخذ في الحسبان كيفية التنسيق بين أهداف النمو قصيرة الأجل المتعلقة بعدالة التوزيع في برامج الدعم النقدي وطويلة الأجل المرتبطة بعدالة التوزيع في الحصول على فرص العمل، برامج التعليم والصحة... الخ. ومن هنا تظهر أهمية النمو الاحتوائي في كونه يعطي اهتماما أكثر لتضمين سياسات الأجل الطويل والقصير.

والهدف من إعداد هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وذلك من خلال توضيح مفهوم النمو الاحتوائي وتحليل لأهم مؤشرات الأداء الأساسية التي تمثل ركائزا لتحقيقه. كما تسعى الدراسة إلى البحث في الركائز الممكنة التي يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر ومدى توافرها.

ومن أجل الامام بمختلف عناصر الدراسة والإجابة على الاشكالية المطروحة، اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائي ومحدداته، كما استخدم المنهج الاستقرائي عند تحليل المشهد الاقتصادي الجزائري باستعمال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا تنقسم الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة، إلى ثلاثة أقسام يتناول القسم الأول مفهوم النمو الاحتوائي

ومؤشرات، حيث يتعرض في البداية لشرح هذا المفهوم، ثم يتطرق إلى التعرف على المؤشرات المستخدمة في قياسه. يليه القسم الثاني الذي يتناول أولاً، عرض لبعض مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وثانياً لأهم المقترحات الكفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار الوصول إلى النمو الاحتوائي المنشود، وينتهي البحث بخلاصة الدراسة ونتائجها.

الدراسات السابقة

تهدف هذه العملية إلى التعرف على بعض الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاحتوائي، من خلال استعراض للمخصبها من جوانب مختلفة كما يلي:

- دراسة أحمد الكواز (2016) بعنوان " النمو الشامل "، المتمثلة في ورقة بحثية صادرة عن مجلة " جسر التنمية " (المعهد العربي للتخطيط)، وناقشت الدراسة أسس السياسة المالية والنقدية اللازمة لتحقيق النمو الاحتوائي من خلال التركيز على الأدوات اللازمة لذلك وعلى رأسها المؤسسات المالية وشبكات الأمان الاجتماعي والتي تلعب دوراً بارزاً في بلوغ مجموعة الأهداف التي يسعى إليها النمو الاحتوائي. وتوصل الباحث إلى أن تعدد المؤسسات المسؤولة عن تحقيق النمو الاحتوائي وبالكفاءة المطلوبة يعد أمراً ضرورياً إلا أنه ليس كافياً، إذ لا بد من وجود أداة تنسيق ما بين هذه المؤسسات والمتمثلة أساساً في " الدولة التنموية".

- دراسة Elena Ianchovichina et Susanna Lundstrom (2009)، بعنوان "Analyse de la croissance inclusive: Cadre et application"، تبحث هذه الدراسة عن كيفية تحقيق سياسة النمو الاحتوائي من خلال التركيز على التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة طويلة الأجل في الحد من الفوارق الإقليمية وتحسين دخول الأفراد، وهو ما يؤدي في النهاية إلى نمو أكثر احتوائية للاقتصاد. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق استراتيجية ذات الأبعاد الثلاث، والتي تكمن بضمان النمو المستدام وإعادة النظر في نظام شبكة الأمان الاجتماعي والحد من عدم المساواة. وهذا ينطوي على تحديد الميزج الصحيح من الإطار المؤسسي لتحسين إمكانات الإنتاج طويلة الأجل، مع مراعاة مستوى التنمية والقدرات المؤسسية لكل بلد.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، كونها، أولاً: تطرقت لأهم أسباب عدم تحقيق الجزائر للنمو الاحتوائي، وهو ذلك النمو الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية – متمثلة في زيادة دخول الأفراد-والأبعاد الاجتماعية – كمحاربة ظاهرة الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع-إضافة الى الأبعاد المؤسسية – كتوفير بيئة ملائمة للأعمال ومحاربة الفساد-ثانياً: فالدراسة تقدم في ذات الوقت مجموعة من الحلول على شكل أولويات يستطيع الاقتصاد الجزائري تبنيها حتى يبلغ الأهداف المرجوة لهذا النوع من النمو.

1. الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي

1.1. مفهوم النمو الاحتوائي

لغة، احتوى الشئ: يعني ضمّه واشتمل عليه⁽¹⁾، أما اصطلاحاً، فتتأني فكرة الاحتواء الاقتصادي مكملة لفكرة الاحتواء المالي، فعلى المستوى الكلي، نقول إن احتواء الدول مالياً يعني تجنب أي تدهور مالي من خلال تعزيز المستوى المالي للمجتمعات الفقيرة فيه، لتكون قادرة على القيام بأنشطة تحقق من خلاله ديمومة الاقتصاد. وعلى المستوى الجزئي، فنقول بأن الاحتواء المالي، هو عملية مساعدة الفئات "المهمشة مالياً"- أي تلك ذات الدخل المالي المنخفض والتي لا تستطيع التعامل مع الجهاز المصرفي عن طريق منظومة عمل رقمية-على تسهيل إتمام جميع تعاملاتها المالية بطريقة إلكترونية⁽²⁾. وبشكل عام، فإن النمو الاحتوائي «La Croissance inclusive» يقصد به كل نمو يهدف إلى تحقيق احتواء جميع أطراف المجتمع عند عملية توزيع عوائده، من خلال ضمان توفير فرص متكافئة للجميع كي يتمكنوا من المشاركة النشطة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويشار إلى أن أول استخدام لمفهوم النمو الاحتوائي يعود إلى الدراسة التي قاما بها كل من كاكواني وبرنيا (Kakwani & Pernia) سنة 2000، حين استخدماه ليشيرا إلى كيفية توجيه النمو لدعم طبقة الفقراء.

أ-تعريف المنظمات الدولية:

يعتبر النمو الاحتوائي من المفاهيم واسعة الانتشار حالياً، ولهذا كانت هناك عدة

(1) المنجد في اللغة والاعلام، ط36، دار المشرق، بيروت، 1997، ص343.

(2) البنك الدولي، الشمول المالي: عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، نيويورك، 2014، الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

محاولات لتعريفه من المنظمات الدولية والإقليمية، نورد أبرزها:

* البنك الدولي: يؤكد على أنه ذلك "النمو القوي والضروري للحد من الفقر المدقع، وحتى يحقق الاستدامة يجب أن يصل إلى مجموعة واسعة من القطاعات وشرائح كبيرة من القوى العاملة في المجتمع"⁽¹⁾.

* منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE): تنظر إلى هذا النمو على أنه " نمو داعم للفئات المهمشة بما يضمن تحقيق التماسك الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع واستفادة جميع الفئات من هذا النمو، وذلك من خلال آليات كالاستثمار في التدريب، تنمية المهارات ...الخ. بهدف الوصول إلى تقليص الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لثمار النمو وإنما باتساع نطاق المشاركة فيه"⁽²⁾.

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يراه على أنه "نمو يساهم في الحد من الفقر بجميع أبعاده ويحقق المساواة بين جميع المجموعات السكانية -بغض النظر عن الأصل العرقي أو الوضع الاجتماعي- في خلق الفرص، ومشاركة منافع التنمية وفي صنع القرار"⁽³⁾.

* البنك الآسيوي للتنمية: هو "نمو لا يخلق فرصا اقتصادية جديدة فقط، بل يضمن أيضا المساواة في إمكانية استفادة كل أطراف المجتمع، من هذه الفرص المهيأة"⁽⁴⁾.

ب- تعريف الأدبيات الاقتصادية

على الرغم من تناول الكثير من الأدبيات الاقتصادية لمفهوم النمو الاحتوائي إلا أنه لا يملك حتى الآن مفهوما محددا ومشتركا، حيث عرفه تاوانغ (Tao ZHANG)⁽⁵⁾ بأنه

(1) Elena Ianchovichina et Susanna Lundstrom, Analyse de la croissance inclusive : Cadre et application, Policy Research Working Paper, N 4851, Banque mondiale, New-York, Janvier, 2009, p.02.

(2) OCDE, pour une croissance inclusive, Rapport sur le cadre de l'OCDE, Paris, 6-7 mai 2014. Disponible à l'adresse : https://www.oecd.org/fr/rcharrm/IG_MCM_FR

(3) Programme de développement des Nations Unies(UNDP), What does inclusive economic growth mean in practice ? Disponible à l'adresse : www.undp.org/content/undp/en/home/blog, 2015.

(4) Ali, Ifzal and Son Hyun Hwa, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, No 1, Asian Development Bank ,Manila, Philippines ,2007, Vol. 24, p.12.

(5) نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي منذ عام 2016.

" النمو الذي يحقق تقاسم أكثر إنصافاً للمنافع المتأتية من زيادة الرخاء، ووظائف بروتاتب مجزية، وتوفير فرص عمل وتعليم متساوية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات المالية وتوفيرها"⁽¹⁾. وتشير إليه دراسة أناند راهول وآخرون بأنه النمو الذي "يقدم فرصاً متكافئة للمشاركين الاقتصاديين مع توزيع الفوائد التي يتحملها كل قطاعات المجتمع، ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليدية ليشمل التركيز على المساواة في الصحة والحماية الاجتماعية"⁽²⁾. في حين أكد الكواز أنه نمو يتسم "بتوجه طويل الأجل يتضمن التركيز على أولويات، أهمها: زيادة إنتاجية العمالة كمؤشر بديل عن زيادة الدخل والاستثمار في المهارات ومحاربة الفقر، بهدف بناء مجتمع متماسك"⁽³⁾.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف توافقي "للمنمو الاحتوائي"، تبقى الحقيقة أنه توجد عناصر مشتركة ما بين التعريفات السابقة. فهذا النمو يركز على جودة النمو واستدامته وقدرته على استفادة شرائح كبيرة من عوائده. فهو يسعى إلى تحقيق نمو يصاحب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. بمعنى آخر، أنه نمو يرافق انخفاضاً في عدم المساواة والوصول إلى أبعاد الرفاهية المختلفة.

2.1. أهداف النمو الاحتوائي

يسعى النمو الاحتوائي إلى تحقيق أهداف رئيسية،

- 1- استدامة النمو: التركيز على استدامة النمو من خلال شموله على قاعدة عريضة من القطاعات والمساهمة في تحقيقه من جميع الفئات ومن المناطق والأقاليم.
- 2- الشعور بالمساواة: الاقتسام العادل لثمار النمو هو أساس الشعور بالمساواة

(1) زانغ تاو، نحو نمو شامل للجميع: ينبغي أن تتقاسم الأسواق الصاعدة ثمار نموها على نحو أكثر إنصافاً، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، الرقم 01، صندوق النقد الدولي، نيويورك، مارس 2017، ص 26.

(2) أناند راهول وآخرون، إعادة النظر في النمو الشامل: القياس والتطور، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية، العدد 122، البنك الدولي، نيويورك، 17 أوت 2013، ص 01، الرابط: <https://openknowledge.worldbank.org>

(3) أحمد الكوازي، النمو الشامل، مجلة جسر التنمية، العدد 129، السنة 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2016، ص 04.

والرخاء المشترك، وذلك من خلال تمكين جميع أطراف المجتمع من المشاركة في النمو وعوائده بغض النظر عن طبيعة ظروفهم الفردية.

3- بناء مجتمعات احتوائية: الأولوية هي الحصول على وظائف لائقة كشرط أساسي للقضاء على الفقر وبناء مجتمعات احتوائية، وذلك من خلال إيجاد الوظائف التي تمنح كرامة للعاملين، وتتيح فرصاً للحصول على مهارات جديدة.

3.1. مبادئ النمو الاحتوائي

يوصف النمو بأنه " احتوائي " إذا كان يجب أن يحقق المبادئ التي تظهر في الشكل:

الشكل 1: مبادئ النمو الاحتوائي



المصدر: من إعداد الباحث

4.1. مبررات تبني النمو الاحتوائي

هناك عدة مبررات جعلت الكثير من الدول تلجأ إلى هذا النوع من النمو من أهمها:

أ- يتطلب النمو المستدام نمو احتوائيا ومن الصعب الحفاظ على هذا الأمر لأن النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار سلبية، كالفساد، الذي يمثل مشكلة رئيسية في

الدول النامية. ومع ذلك، فإن التركيز على الاحتوائية -تكافؤ الفرص- هو عنصر أساسي للنمو الناجح. ويتخذ نهج النمو الاحتوائي منظوراً أطول أجلاً، حيث ينصب التركيز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخل الفئات الفقيرة ورفع مستوى معيشتها.⁽¹⁾

ب- لم يشمل النمو الذي تحقق في الدول النامية الجميع لسببين: أولهما، أن هذا النموذج من النمو لم يولد ما يكفي من فرص العمل ذات نوعية جيدة-العمل اللائق-، وثانيهما أن هذه الدول إما تفتقر إلى آليات الحماية الاجتماعية، أو تملك آليات ضعيفة. ونتيجة لذلك، يصعب على الفئات الهشة المشاركة في النمو، كما يصعب توزيع منافع النمو توزيعاً أفضل.

ت- كثيراً ما يقترن النمو بالاستبعاد الاجتماعي، فقد أدى النمو في كثير من الدول إلى تفاقم التفاوتات القائمة، مهدداً بذلك التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. ومن أجل إعادة توزيع منافع النمو، وتقليص التفاوتات، وضمان مشاركة الفئات الضعيفة مشاركة فاعلة في عملية النمو، يتعين على الحكومات تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، يكون لها دوراً حاسماً في تعزيز قدرة الأفراد على حماية أنفسهم من فقدان الدخل ومن حوادث أخرى قد تدفعهم إلى الفقر. ولكن رغم هذا الدور المحتمل لبرامج الحماية الاجتماعية، فإن هذه الدول إما يفتقرون إلى برامج وخدمات التحويلات الاجتماعية، أو يواجهون صعوبة في الوصول إليها⁽²⁾. ولهذا، ينبغي بناء مجتمعات شاملة ومستدامة على المدى الطويل.

ث- إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات، فإن ذلك لا يطمئن هواجسها في تحقيق المساواة في توزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمراته، فغالباً ما تترجم التفاوتات الكبيرة في الثروة إلى حالات عدم مساواة في الفرص. وتوجد أدلة على أن زيادة التفاوت في الدخل والثروة في العديد من الاقتصاديات تدفع بالمزيد من الفوارق في خدمات الصحة

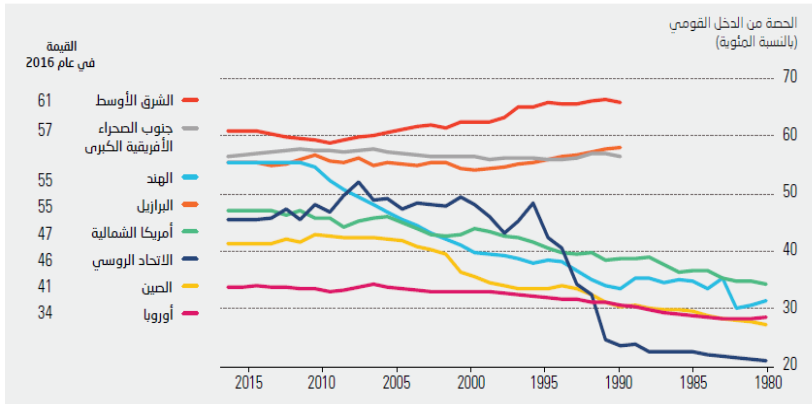
(1) إيلينا إنشوفيتشينا، سوزانا لوندستروم، تحليلات النمو الشامل: الإطار والتطبيق، سلسلة أبحاث السياسات رقم 4851، البنك الدولي، نيويورك، مارس 2009، الرابط:

openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4047/WPS4851.pdf

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برامج الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع في البلدان النامية، مذكرة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2014، ص 07.

والتعليم⁽¹⁾. وقد اتضح تاريخيا أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية ذهبت في معظمها إلى الأغنياء ولا تشكل إلا منفعة بسيطة للفقراء، لذلك ما زالت نسبة كبيرة من السكان في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعاني من مستويات معيشة إما متدنية أو ثابتة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف الأنظمة التعليمية والخدمات الصحية. وتؤكد الإحصاءات المنشورة عن توزيع الدخل على تنامي ظاهرة عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني على مستوى العالم. (أنظر الشكل (03))، حيث ارتفع عدم المساواة في الدخل، على أساس حصة أغنى 10 % من الدخل، في معظم المناطق منذ عام 1980 ولكن بمعدلات مختلفة.

الشكل 2: ارتفاع عدم المساواة في الدخل على أساس حصة أغنى 10% من الدخل في معظم مناطق العالم منذ عام 1980 ولكن بمعدلات مختلفة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2019، ص 111.

5.1. علاقة النمو الاحتوائي بالنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي La croissance économique من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ فهو أحد الشروط الضرورية

(1) بينيلوب، جولديج، هل ينطوي النمو الشامل على تناقض، مدونات البنك الدولي، نيويورك، 2019، الرابط: <https://blogs.worldbank.org/ar/developmenttalk/inclusive-growth->

لتحسين المستوى المعيشي ومؤشرا هاما من مؤشرات رفاهية المجتمعات. بينما النمو الاحتوائي هو مفهوم يتجاوز النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي المعروف، فهو نمو لا يخلق فرصاً اقتصادية جديدة فحسب، بل يضمن أيضاً المساواة في الوصول إلى هذه الفرص للجميع بما في ذلك الفقراء. وعلى هذا الأساس، يتسم النمو الاحتوائي بخصائص تجعله مختلفاً في طبيعته وآلياته عن النمو الاقتصادي التقليدي، وفيما يلي نوجز أهم هذه الاختلافات:

1- يعتمد النمو الاقتصادي على مبدأ "التنمية بالتساقط" Trickle downdevelopment بمعنى أن ثمار النمو تتدفق تلقائياً من الأعلى إلى الأسفل دون الحاجة إلى سياسة تهدف إلى القضاء على الفقر. فالنمو يؤدي إلى زيادة مداخيل الأغنياء الذين يبدوون بإنفاق الأرباح، ثم ينتقل الأثر تدريجياً إلى الفقراء. لكن أثبتت التجربة أن هذا النمو ترافق مع زيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل، حتى وإن تراجعت أعداد الفقراء. وقد سعى باغواتي Bagwati سنة 1998 هذا النمو " النمو الشحيح " « croissance Immigrante » الذي يكون نصيب الفقراء منه ضئيلاً.

2- النمو الاحتوائي هو مفهوم متعدد الأبعاد، فهناك اعتراف متزايد بأن الرفاه يعتمد بالإضافة إلى الدخل والثروة على عوامل غير نقدية مثل الصحة والتعليم. لذلك، فإن مستوى وتوزيع هذه العوامل غير المرتبطة بالدخل هما جانبان أساسيان للنمو الاحتوائي⁽¹⁾.

3- على المستوى النظري، قدمت النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي نموذجاً يركز على أهمية رأس المال البشري والبحث العلمي في استدامة معدلات عالية من النمو والذي يشكل مصدراً أكثر أهمية من التراكم المادي لرأس المال والعمالة غير الماهرة. واعتبرت أن الفقراء هم خسارة اقتصادية لعدم الاستفادة منهم في عملية الإنتاج. كما أن الفقر يقود إلى اضطرابات اجتماعية تضر بالنمو الاقتصادي⁽²⁾.

(1) OCDE, pour une croissance inclusive, Réunion du Conseil de l'OCDE au niveau des ministres, 6-7 mai 2014, Paris, Disponible à l'adresse : <https://www.oecd.org/fr/rcharrm/FRENCH.p6>.

(2) ربيع نصر، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 05/26-02/03، 2009، ص 02.

2. قياس النمو الاحتوائي

على الرغم من أن محاولات قياس مدى احتوائية النمو لازالت مجرد دراسات أولية، إلا أن هناك شبه إجماع على مجموعة من المؤشرات تسمى " ركائز النمو الاحتوائي".

1.2. ركائز النمو الاحتوائي

حاولت العديد من الدراسات قياس النمو الاحتوائي من خلال بناء مؤشر مركب لقياس هذا النوع من النمو. وفي هذا السياق، قام المنتدى الاقتصادي العالمي عند إصداره تقريره بعنوان " النمو والتنمية الشاملين" سنة 2015، إلى تقديم إطار للسياسات يسعى من خلاله إلى مساعدة الدول على تحقيق النمو والتنمية الشاملين. يتضمن 07 مجالات رئيسية سماها " ركائز piliers" و15 مجالا فرعيا (ركائز فرعية) تصف مجموعة العوامل الهيكلية التي تؤثر مباشرة في عملية النمو الاحتوائي وفوائده⁽¹⁾، كما يعرضه الشكل الموالي.

الشكل 3: الركائز الأساسية والفرعية للنمو الاحتوائي

الركيزة 01 التعليم والمهارات	الركيزة 02 الخدمات الأساسية والبنية التحتية	الركيزة 03 الفساد والربوع	الركيزة 04 الوساطة المالية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي	الركيزة 05 بناء الأصول وريادة الأعمال	الركيزة 06 التشغيل وتعويض العمل	الركيزة 07 التحويلات المالية
						
إمكانية الوصول	البنية التحتية الأساسية والرقمية	أخلاقيات الأعمال والسياسة	شمول النظام المالي	ملكية المشروعات الصغيرة	العمالة المنتجة	قانون الضرائب
الجودة	الخدمات والبنية المرتبطة بالصحة	تركز الربوع	وساطة استثمار الأعمال	ملكية الأصول المنزلية والمالية	تعويضات الأجور وغير الأجور	الحماية الاجتماعية

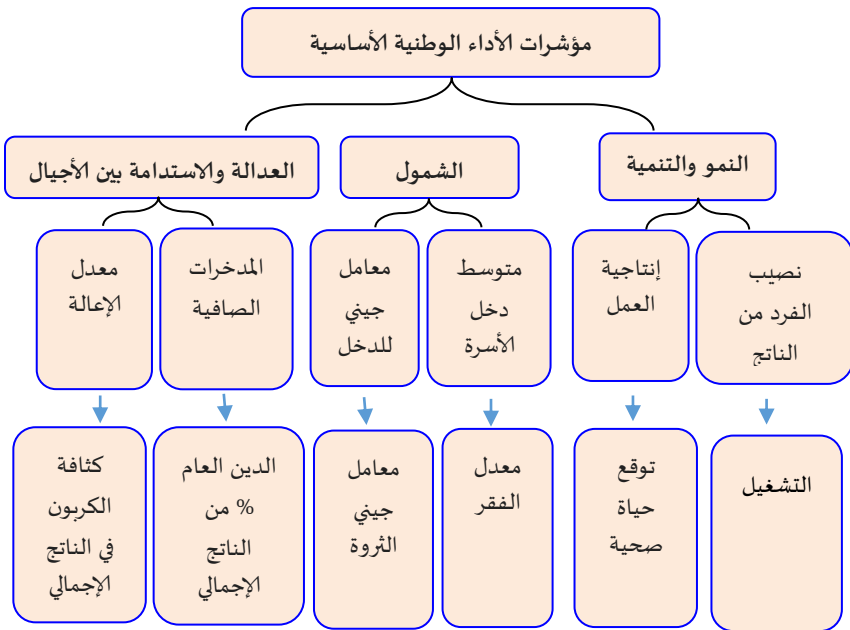
Source :The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, The World Economic Forum, Genève, 2017, p viii.

(1) The World Economic Forum, The Inclusive Growth and Development Report, The World Economic Forum, Genève, 2017, p. vii.

2.2. مؤشرات الأداء الأساسية للنمو الاحتوائي

إضافة إلى المؤشرات السابقة، هناك مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية (KPIs) National Key Performance Indicators المعروضة في شكل " لوحة متابعة Dashboard" لكل دولة. وتوفر هذه السلسلة صورة أكثر وضوحاً للأداء الاقتصادي، ويوضح الشكل التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للنمو الاحتوائي مقسمة إلى ثلاث ركائز هي: النمو والتنمية، الشمول، والعدالة والاستدامة بين الأجيال.

الشكل 4: مؤشرات الأداء الأساسية للنمو والتنمية الشاملين



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

The World Economic Forum، the Inclusive Development Index 2018: Summary and Data Highlights, The World Economic, Genève, 2018, p.2.

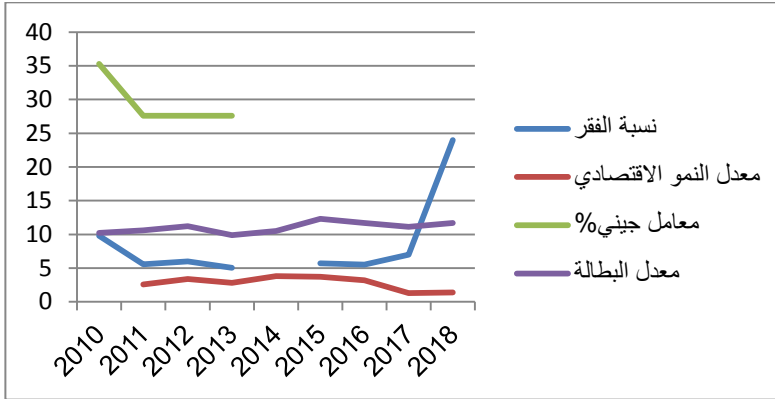
3. النمو الاحتوائي في الجزائر:

1.3. هل النمو المحقق في الجزائر خلال العقد الأخير يعد نمواً احتوائياً؟

شهدت الجزائر تحديات في معظم المجالات التي تدفع النمو الاحتوائي، فإذا قمنا

بفحص نظام التعليم مثلا، فعلى الرغم من أنه يصل إلى نسبة كافية من السكان، إلا أنه يفتقر إلى الجودة بالنسبة للملتحقين بالتعليم. وساهم ذلك في انخفاض معدل المشاركة في القوة العاملة وارتفاع معدل البطالة. وقد انعكست هذه الأوضاع على كل من نسبة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل. كما يبينه الشكل التالي.

الشكل 5: بعض مؤشرات الأداء الأساسية للاقتصاد الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2010-2019.

وأبرز ما يتضح من الشكل ما يلي:

* استمرار تفشي الفقر ولا مساواة: تزايدت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان في الفترة (2010-2018) وبالنظر إلى أن الفقر في الجزائر يتسم بتركز الكثير من الفقراء تحت مستوى خط الفقر مباشرة والكثير من طبقة غير الفقراء فوق مستوى الفقر مباشرة، فإن العديد من الذين تخلصوا من مشكلة الفقر سابقا ربما قد عادوا إليه حاليا. وباستعراض معامل جيني في ذات الفترة، كمؤشر لعدم المساواة، يلاحظ أنه يتراوح بين 0.27 و0.32، ما يدل على استمرار التفاوت في توزيع الدخل الوطني على الرغم من السياسات التي اتخذت للحد من هذه الظاهرة. والمحصلة أنه حتى في الفترات التي ارتفع فيها النمو الاقتصادي، فإن ثماره لم تتوزع على النحو الذي يؤدي إلى انخفاض عدم المساواة بشكل فعال وملحوظ.

* عدم استدامة النمو الاقتصادي: شهد معدل النمو الاقتصادي تقلبات كثيرة، إذ نجد أنه عرف انخفاضات تارة وارتفاعات تارة أخرى، ولكن الشاهد وجود قمتين وصل

ففيها معدل النمو إلى معدلات مرتفعة ولكنها بالمقابل لم تحقق مبدأ الاستدامة، وبالتالي لم يتحقق النمو الاحتوائي المرجو. فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقة تبادلية، فالاستدامة شرط أساسي لتحقيق أي نمو احتوائي، حيث يتم توزيع عوائد النمو الاحتوائي المستدام على جميع الفئات وبخاصة فئة المهمشين في عملية النمو وتوزيع ثماره. فالقمة الأولى 3.4% سنة 2012 والقمة الثانية ارتفع فيها معدل نمو الاقتصاد بشكل ملحوظ ليسجل 3.8% خلال عام 2014 -وهذا بفعل خيار اللجوء إلى التمويل المصرفي المحلي للاستثمارات العمومية، لمواجهة تداعيات الانخفاض في أسعار النفط-، ليتجه بعد ذلك هذا المعدل للهبوط التدريجي حتى سنة 2018. فهذه القمتان تجتمع في خاصية مشتركة وهي أنه لم يحدث في أي فترة من الفترات السابقة أن نجح الاقتصاد الجزائري في تحقيق الانطلاق إلى مسار النمو المستدام. وذلك لأن كل قمة كانت تمثل ارتفاع مؤقت في النمو، ما يلبث أن يتبعه تراجع في السنوات اللاحقة. والمحصلة أن الاقتصاد الجزائري خلال هذا العقد عجز عن تحقيق الانطلاق إلى النمو الاحتوائي.

*تفاقم ظاهرة البطالة: سجل معدل البطالة في الجزائر مستويات عالية من 10.2% سنة 2010 إلى 11.7% سنة 2018 بالمقارنة مع المعدلات الدولية، وأهم ما يميز البطالة في الجزائر هو ارتفاع معدلاتها في أوساط الشباب وطالبي العمل للمرة الأولى 36.8% سنة 2017، ما يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة هيكلية مرتبطة بعدم قدرة نموذج التنمية على استيعاب الأعداد الكبيرة للداخلين الجدد إلى السوق العمل. ولهذا فإن الحاجة إلى رفع النمو وتوفير استثمارات ضخمة تولد الحجم المطلوب من فرص العمل يمثل التحدي الأهم الذي تواجهه الجزائر في استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

2.3. مستلزمات تحقيق النمو الاحتوائي في الجزائر

يجب أن تركز استراتيجيات تعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر على مجالات متعددة بعضها يمكن تنفيذها سريعا ويكون تأثيرها قصير المدى، والبعض الآخر يستلزم التخطيط على المدى الطويل. لذلك، يجب ترتيب البرامج حسب أولويتها، إن وضع الاقتصاد الجزائري على مسار نمو عالي وإرساء مقومات نمو احتوائي يتطلب مستلزمات على شكل أولويات هي:

الأولوية الأولى: تشجيع قطاع خاص حيوي لتحقيق نمو أعلى ووظائف أكثر: بات

واضحاً أن النموذج القديم الذي تؤدي فيه الدولة دور المشغل الأول لم يعد قابلاً للاستمرار. إن القطاع الخاص ينبغي أن يتولى دوراً أكبر، ويتطلب ذلك إجراءات حكومية لخلق مناخ تنافسي عادل للقطاع الخاص. إن النمو الاحتوائي المقصود منه إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للاستثمار بهدف خلق فرص العمل وتحسين بالتالي من مستويات معيشة السكان. الأولوية الثانية: استخدام سياسة المالية العامة للاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية: يجب تصميم سياسة للمالية العامة، يتم فيها تخصيص حصة أكبر لتحسين البنية التحتية ولتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي وتبني سياسة ضريبية أكثر إنصافاً وتصادعية، تجعل الجميع يساهم بشكل عادل في النمو.⁽¹⁾

الأولوية الثالثة: تشجيع الاحتواء المالي: يسهم تعزيز الاحتواء المالي في زيادة القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية. فإلى جانب تأثير الاحتواء المالي على النمو والإنتاجية من خلال تحسين توزيع الموارد، فإنه يحد أيضاً من الفقر وعدم المساواة من خلال زيادة الدخل، والحد من التعرض للصدمات، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري. وينبغي أن تركز تدابير توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية، على تحسين البنية التحتية المالية وتشجيع المنافسة في القطاع المالي، واستحداث منتجات مالية لمختلف الشرائح السكانية مع ضمان كفاية آليات الرقابة في القطاع المالي، ودعم الشفافية المالية.⁽²⁾

الأولوية الرابعة: تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية: إن أهم تحدي تواجه الجزائر هي في توسيع نطاق تغطية إنفاق شبكة الحماية الاجتماعية، وتعزيز جودتها. وفي ظل الضغوط الكبيرة المفروضة على المالية العامة، يمكن للجزائر على المدى القصير العمل أولاً على تعزيز البرامج الموجهة بغرض توسيع نطاق تغطية هذه الشبكة الاجتماعية للوصول إلى مزيد من الفقراء على نحو قابل للاستمرار من خلال إصلاح الإنفاق على نحو يمنع إهدار الموارد-مثل إصلاحات دعم الطاقة-. كما يعتمد تحقيق

(1) جهاد ازغور، تعزيز جدول أعمال النمو الاحتوائي في المنطقة العربية، أخبار صندوق النقد الدولي، 12 ماي 2018، الرابط: <https://www.imf.org/ar/News/Articles>

(2) كاتريونا يرفيلد، هارالد فينغر وآخرون، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلسلة دراسات إدارات الصندوق، رقم 11-18، صندوق النقد الدولي، نيويورك، 2018، ص 63.

النمو الاحتوائي على مساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية وتجعل فترات البطالة الطويلة.

الأولوية الخامسة: تمكين الشباب من الاستفادة من الفرص: إن تحسين جودة التعليم والقدرة على الحصول عليه هو أمر أساسي لزيادة الفرص المتاحة للشباب. ويمكن تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل مما يساعد في تحسين مخرجات العملية التعليمية. كما تلعب سياسات سوق العمل النشطة دورا كبيرا أيضا في هذا الصدد، فبرامج التدريب المهني وبرامج التدريب الداخلي، من شأنها جميعها المساهمة في تطوير مهارات الشباب لتناسب مع متطلبات سوق العمل.

4 . النتائج والتوصيات:

يعد النمو الاحتوائي نموا قائما على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع في تحقيقه، وفي جني ثماره بما يحقق الشعور لدى الأفراد بنتائج هذا النمو. بمعنى آخر، فهو يأخذ في الاعتبار، البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين بما يساهم في تنامي الشعور بالانتماء للمجتمع. ولهذا أصبح جدول أعمال النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في صدارة الحوارات الوطنية. إن عدم المساواة وعدم القدرة على استمرار النمو غالبا ما يمثلان وجهين لعملة واحدة، ولهذا جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع يمكن أن يجعله أكثر استدامة أيضا. لكن يظل الكثير من العمل في سياق تحرك الدول نحو تنفيذ سياسات داعمة للنمو الاحتوائي. ولهذا حاولت الدراسة التأكيد على أهمية النمو الاحتوائي للاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود. وتقتصر أولويات تهدف إلى ضمان سياسات اقتصادية بأهداف تتعلق بتدعيم مشاركة جميع طبقات المجتمع في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان مشاركتهم في الوصول إلى عوائده من خلال الاستثمار في رأس المال البشري بتدعيم القدرات الانتاجية لأفراد المجتمع لا مجرد الاعتماد على زيادة الدخل الفردي كمؤشر لتحسن الوضع الاقتصادي للفرد. وتنتهي الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

1- يختلف مفهوم النمو الاحتوائي عن النمو الاقتصادي في كون أن هذا المفهوم يتضمن تنفيذ السياسات الاقتصادية بأهداف تتعلق بتدعيم مشاركة جميع طبقات المجتمع في تحقيق النمو وضمان مشاركتهم في الوصول إلى عوائد هذا النمو من خلال

الاستثمار في رأس المال البشري بتدعيم القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع لا مجرد الاعتماد على زيادة الدخل الفردي كمؤشر لتحسن الوضع الاقتصادي للفرد، والذي قد تشوّهه التحركات التضخمية للأسعار.

2- لا يتطلب تحقيق النمو الاحتوائي توليد فرص اقتصادية بل يحتاج أيضا إلى زيادة إمكانية الوصول إليها وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية حيث يتعين أن يكون الدعم الحكومي للاستثمارات في البنية التحتية التي تربط الفقراء بالأسواق وتزيد إمكانية وصولهم إلى الأصول الإنتاجية الأساسية.

3- بالرغم مما كانت تحققه الجزائر من معدلات نمو مرتفعة سابقا، إلا أن توزيع ثمار هذا النمو لم يتم بشكل عادل، فقد كان هناك تراجع في مستويات المعيشة ما يعني عدم تحقيق نموذج النمو الذي تبنته الدولة لأهدافه المتمثلة أساسا في الوصول إلى تحسين حياة الجميع عن طريق تبني مبدأ تساقط ثمار النمو.

4- تقترح الدراسة توفير منهج جديد للتحويل نحو تحقيق التوازن بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، والخروج من آلية إعادة التوزيع للتغلب على الفقر إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركته جميع الفئات مع ضرورة إعادة ترتيب الأولويات بحيث يصبح الاستثمار العام في التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات على قائمة الأولويات بغرض رفع معدلات التوظيف المنتج

المراجع:

المراجع العربية:

1- القواميس :

-المنجد في اللغة والاعلام، ط36، دار المشرق، بيروت، 1997.

2-المجلات والدوريات العلمية:

- أحمد الكوازي، النمو الشامل، مجلة جسر التنمية، العدد 129، السنة 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2016.

- أناند، راهول؛ وآخرون، إعادة النظر في النمو الشامل: القياس والتطور، مركز أبحاث

- السياسات الاقتصادية، العدد 122، 17 أوت 2013، البنك الدولي: <https://openknowledge.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع: (22، 05، 2021).
- إيلينا إنشوفيتشينا، سوزانا لوندستروم، تحليلات النمو الشامل: الإطار والتطبيق، سلسلة أبحاث السياسات، رقم 4851، مارس 2009، البنك الدولي، الموقع على الانترنت: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4047/WPS4851.pdf>، تاريخ الاطلاع: (01، 12، 2021).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2019.
- البنك الدولي، الشمول المالي: عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، 2014، الرابط: www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview، تاريخ الاطلاع: (02، 18، 2021).
- بينيلوب، جولدبرج، هل ينطوي النمو الشامل على تناقض، مدونات البنك الدولي، 2019، الرابط: <https://blogs.worldbank.org/ar/developmenttalk/inclusive-growth>، تاريخ الاطلاع: (08، 11، 2021).
- جهاد ازغور، تعزيز جدول أعمال النمو الاحتوائي في المنطقة العربية، أخبار صندوق النقد الدولي، 12 ماي 2018، الرابط: <https://www.imf.org/ar/News/Articles>، تاريخ الاطلاع: (02، 18، 2021).
- زانغ تاو، نحو نمو شامل للجميع: ينبغي أن تتقاسم الأسواق الصاعدة ثمار نموها على نحو أكثر إنصافاً، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، الرقم 01، صندوق النقد الدولي، نيويورك، مارس 2017.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، السنوات 2010-2019.
- كاتريونا يرفيلد، هارالد فينغر وآخرون، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سلسلة دراسات ادارات الصناديق، صندوق النقد الدولي، رقم 11-18، نيويورك، 2018.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برامج الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع

في البلدان النامية، مذكرة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2014.
3-الندوات:

- ربيع نصر، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 05/26-02/03، 2009.
المراجع الأجنبية:

(01). Ali, Ifzal and Son Hyun Hwa, **Measuring Inclusive Growth**, Asian Development Review, Vol 24, N^o1, Asian Development Bank, 2007.

(02).Elena Ianchovichina et Susanna Lundstrom, **Analyse de la croissance inclusive : Cadre et application**, Policy Research Working Paper, N 4851, Banque mondiale, Janvier 2009.

(03).OCDE, **pour une croissance inclusive**, Rapport sur le cadre de l'OCDE, Paris, 6-7 mai 2014. Disponible à l'adresse : https://www.oecd.org/fr/rcharm/IG_MCM_FRENCH.pdf.

(04).Programme de développement des Nations Unies(UNDP), **What does inclusive economic growth mean in practice ?** Disponible à l'adresse : www.undp.org/content/undp/en/home/blog.2015.

(05).The World Economic Forum, **the Inclusive Growth and Development Report**, 2017.

(06).The World Economic Forum, **the Inclusive Development Index 2018: Summary and Data Highlights**, 2018.